المجلة المغاربية للمخطوطات
المجلد 20 العدد 01 السنة 2024 ص ص 26-69

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

زُبْدةُ المقَدِّمِاتِ في العَوامِلِ والعَلامَات

لعفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي (ت 768 هـ) دراسةٌ وتحقيق

(Zubdat almuqqadimat fi al-awamil walalamat) for Afif Uddin Abdullah bin Asaad Alyafaai (768 H) Study and Investigation

د. فاطمة بنت ناصر بن سعيد المخيني[1]، أ.د. عامر فائل محمد بلحاف [2]

[1] جامعة الشرقية سلطنة عمان، fatma.almukhaini@asu.edu.com

[2] جامعة الشرقية سلطنة عمان، amer197585@gmail.com

تاريخ الاستلام: 14 / 02 /2024 تاريخ القبول: 20 / 05 /2024

Abstract:

The research investigates a thesis entitled (Zubdat almuqqadimat fi al-awamil walalamat) for Afif Uddin Abdullah bin Asaad Alyafaai (768 H). Afif is one of the most known authors in eighth Hijri century's language, literature, Hadith, History, Jurisprudence and sufism. His thesis discusses grammatical factors like lingual abnormalities. He elicited it in (investigated introduction in grammar) for Imam Shaikh Tahir bin Ahmed bin Bashaz Almasri Aljohari who dead in 469 H. He

المؤلف المرسل: فاطمة بنت ناصر بن سعيد المخيني.

البريد الالكتروني: fatma.almukhaini@asu.edu.com

added simple additions with lingual delayed and postponed, deletion, rejection in long terms and empty rules. The thesis was footnoted with introduction for parsing marks except the introduction to be collected in most known books.

Investigation was done before in life of the author, his characteristics, books, poems, and death. He studied to author the thesis with subject the grammatical factors and methodology in showing the scientific article and referencing. The thesis is evaluated in terms of references, scientific value and mistakes. Also, it describes approved drawings and investigation methodology.

Keywords:

Language; Grammatical factor; Inflectional sign; Afif A'Deen AlYafae.

الملخص:

حقّق هذا البحث رسالةَ (زبدة المقدمات في العوامل والعلامات) لعفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي، أحد أعلام القرن الثامن الهجريّ في اللغة والأدب والحديث والفقه والتاريخ والتصوّف، وهي رسالة محرَّرة في العوامل النحوية المشهور منها والشاذ، انتخَبَها المؤلفُ من (المقدمة المحسِبة في النحو) للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري النحوي الجوهري المتوفى سنة 469هـ، وزاد فيها زيادات يسيرة، مع التقديم والتأخير وبعضِ الحذف، والإعراضِ عن الشروط المطولة والأحكام المفرَّعة. ثم ذيَّل رسالتَه هذه بمقدمة لطيفة حول العلامات الإعرابية من غير المقدمة المذكورة، جمعها لبعض أصحابه مِن عِدة كُتبٍ مشهورة.

وقد سبق التحقيقَ بحثٌ في حياة المؤلف وصفاته ومؤلفاته وشعره ووفاته، ودرسٌ لغايته من تأليف هذه الرسالة، وموضوعها وهو العوامل النحوية، ومنهجه في

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

عرض المادة العلمية والنقل والاقتباس والاستشهاد، وتقويم هذا العمل من حيث: (التوثيق، المآخذ، القيمة العلمية)، بالإضافة إلى وصف المخطوطة التي تمّ الاعتماد عليها ومنهج التحقيق.

الكلمات المفتاحية:

اللغة؛ العامل النحوي؛ العلامة الإعرابية؛ عفيف الدين اليافعي.

1 مقدمة:

للدراسات النحوية العربية القديمة قيمة علمية كبرى؛ أشاد بها القريب والبعيد على حدّ سواء، وأثارت – وتثير – إعجاب مَن تعرّض لها بالبحث والدرس بما توفر فيها من عوامل الدقة والضبط والاطراد، تجّلت أولًا في تلك العناية الفائقة في جمع أصول اللغة ولمّ شتاتها، ثمّ في استنباط الأحكام العامة والفرعية وبناء القواعد والأحكام، وظهرت أبهى ما تكون في المؤلفات النحوية: الموسوعية منها، والمطول، والموجز، وبدا فيها حرص النحاة شديدًا على إحاطة اللغة بسياج منيع من اليقظة والحيطة.

ظهر إلى جانب هذه المطولات النحوية – إن جاز التعبير – نمطٌ آخر من التأليف موجز في شكل كتب أو رسائل أو مقدمات ميسرة، بعضه لأعلام كبار من اللغويين والنحاة ومن غيرهم، وكان هدفهم من ذلك التيسير والتسهيل، وجمع اللفظ الكثير في كلام قليل، وتقديم القواعد النحوية العربية للمبتدئين واضحة جلية لا تفريع فيها ولا تعقيد. وقد اشتُهر عدد منه – أي من هذا النمط – لا مجال لحصره ولا التمثيل له لكثرته، بيد أنّ ما يعنينا في هذا المقام أنّ أحد أعلام القرن الثامن

الهجريّ وهو عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعيّ قدّم أنموذجًا من هذا النوع من التأليف، وهي الرسالة التي نقدّمها اليوم للقارئ العربيّ والموسومة بـ (زبدة المقدمات في العوامل والعلامات).

توزّع عملنا في هذه الرسالة على قسمين: الأول للدراسة والثاني للتحقيق. في القسم الأول: عرّفنا باليافعيّ المؤلّف (حياته – صفاته – مؤلفاته – شعره)، ثمّ سلّطنا الضوء على الرسالة ذاتها، فدرسنا الهدف من تأليفها، وموضوعها (العوامل النحوية)، ومنهج المؤلف في عرض مادتها العلمية، والنقل والاقتباس، كما حرصنا على تقويم هذا العمل بخاصة المآخذ والقيمة، لينتهي هذا القسم بوصف المخطوطة التي اعتمدنا عليها مع منهجنا في التحقيق. وامّا القسم الثاني فكان للنصّ المحقَّق، سلكنا فيه المسلك المتعارف عليه بين المحققين، مُفيدين من المصادر والمراجع ذات الصلة بالرسالة.

نسأل الله تعالى أن تكون هذه الرسالة إضافة جديدة للمكتبة اللغوية العربية والإسلامية، وأنْ يُفيد منها المهتمون بحقل المتون والمختصرات والمقدمات النحوية، الباحثون عن جهود المتقدمين في تيسير النحو، وهو حقلٌ جدير بأن يُلتفت إليه في أيامنا هذه، وفي زمن كثرت فيه الشكوى من قواعد النحو العربي: تعليمًا وتعلُّمًا. ونسأله تعالى أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: عبد الله بن أسعد اليافعيّ

أولًا: حياته:

هو عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح اليافعي. عالمٌ موسوعي من أعيان القرن الثامن الهجري، اشتغل باللغة والأدب والحديث

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

والفقه والتاريخ والتصوف وغيرها. ولد في عَدَن سنة 698هـ ونشأ فيها، فحفظ القرآن الكريم وبعض المتون، وأخذ عن عدد من العلماء، منهم: محمد بن أحمد الذهني (ابن البصّال)، والشرف أحمد بن علي الحرازي قاضي عدن ومفتيها [1]. توجّه إلى مكة حاجًّا سنة 712 هـ، وعاد بعدها إلى اليمن ليصحب الإمام عليًّا المعروف بالطواشي، وانتفع به، ثم رجع إلى مكة مرة ثانية سنة 718 هـ، وأقام بها وتزوّج، وسمع على الطّبريين: الرضى والنجم، وغيرهما [2]. رحل إلى بلاد الشام سنة 734 هـ، وزار القدس والخليل وأقام بها عدة أشهر. ثم زار مصر وتنقّل في مدنها، واجتمع بعدد من العلماء وأخذ عنهم. تصدى للتصنيف والإقراء والإسماع، وأخذ عنه عدد من العلماء منهم: الزين العراقي، والجمال بن ظهيرة [3]. عاد في أخريات حياته إلى مكة، وأقام بها إلى أن توفاه الله سنة 768 هـ [4].

انيًا: صفاته:

أثنت المصادر التي ترجمت لابن أسعد عليه، فذكرت أنّه كان كثير العبادة والورع، منقطع القرين في الزهد، وافر الصلاح والعزلة، شديد الإيثار، كثير البرّ بالفقراء مع فاقة وعفاف، معرضًا عند الدنيا ومفاتنها، ميّالًا إلى الخلوة والانقطاع

---

(1) ينظر: مقدمة مرآة الجنان 1/ 5، والتحفة اللطيفة 2/ 18، الأعلام 4/ 198.

(2) ينظر: التحفة اللطيفة 2/ 19.

(3) ينظر: العقد الثمين 5/ 106 – 108.

(4) ينظر: مقدمة مرآة الجنان 1/ 5، والتحفة اللطيفة 2/ 20، والعقد الثمين 5/ 110، والدرر الكامنة 2/ 249.

عن الناس، سائحًا في الفيافي والجبال، عارفًا بالفقه والأصول وعلوم العربية والفرائض والحساب وغيرها من فنون العلم [5]. وقد امتدحه كثير من العلماء والأدباء، منهم: الإمام بدر الدين حسن بن حبيب (أديب حلب)، وجمال الدين الإسنوي في (طبقاته)، وغيرهما [6].

ثالثًا: مؤلفاته:

صنّف اليافعيّ عددًا من المؤلفات التي أظهرته عالمًا مشاركًا في كثير من العلوم، أشهرها كتابه في التاريخ والتراجم: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان وتقلب أحوال الإنسان وتاريخ موت بعض المشهورين من الأعيان، والدر النظيم في خواص القرآن العظيم ومختصره، ومرهم العلل المعضلة في دفع الشبه والرد على المعتزلة، وشمس الإيمان وتوحيد الرحمن وعقائد الحق والإيقان، ونور اليقين وإرشادات أهل التمكين، وروض الرياحين في مناقب الصالحين، ونشر المحاسن الغالية في فضل مشايخ الصوفية أصحاب المقامات العالية، والإرشاد والتطريز، والرسالة المكية في طريق السادة الصوفية، وله قصيدة في النحو وعلوم العربية مطولة تربو أبياتها عن ثلاثة آلاف بيت، أورد منها ثلاثةً وثلاثين بيتًا في مرآة الجنان، وعنوانها طويل يبدأ بـ: نزهة الألباب وطرفة الآداب. وغيرها كثير أوصلها بعضهم إلى ما يزيد عن الستين مؤلفًا [7].

---

(5) ينظر: الدرر الكامنة 2/ 248.

(6) ينظر: العقد الثمين 5/ 107 – 108.

(7) ورد عدد كبير من أسماء هذه المؤلفات في مقدمة مرآة الجنان 1/ 5، وينظر: العقد الثمين 5/ 105.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

رابعًا: شعره:

تطالعنا المظان بابن أسعد شاعرًا، ومعظم شعره في الزهد والتصوف والحكمة والموعظة، وذكر بعضها أنّ له ديوان شعرٍ في نحو عشر كراريس كبار[8].

ومن شعره في الغزل الصوفي:

قِفا حدّثاني فالفؤادُ عليلُ عسى منه يُشفى بالحديثِ غليلُ
أحاديثُ نجدٍ علّلاني بذكرِها فقلبي إلى نجدٍ أراه يميلُ
بتذكارِ سُعدى أسعداني فليس لي إلى الصبرِ عنها والسَّلوِ سبيلُ
ولا تذكرا لي العامريةَ إنّها يُولّهُ عقلي ذكرُها ويُزيلُ [9]

وقوله في ترك مُتع الحياة الدنيا:

وقائلةٍ: ما لي أراكَ مُجانِبًا أمورًا، وفيها للتجارةِ مربحُ
فقلتُ لها: ما لي بربحِكِ حاجة فنحنُ أناسٌ بالسلامةِ نفرحُ [10]

وقد ظهر بعض هذا الشعر مطبوعًا في كتاب (شعر الإمام عبد الله بن أسعد اليافعيّ قطب الحرم المكي)، وقام بجمع مادته ودراستها: عبد الفتاح محمد سالم صالح السيد، ويقع في ستمائة واثنتين وثلاثين صفحة من القطع المتوسط، وصدر عن دار الوفاق للدراسات والنشر في عدن سنة 2012م.

---

(8) ينظر: العقد الثمين 5/ 105.

(9) ينظر: السابق 5/ 111.

(10) شذرات الذهب 8/ 362.

المبحث الثاني: دراسة الرسالة

أولًا: هدف التأليف:

رسالة (زبدة المقدمات في العوامل والعلامات) رسالة لطيفة حرّرها ابن أسعد اليافعي في العوامل النحوية المشهور منها والشاذ، وانتخَبَها من (المقدمة المحسِبة في النّحو) للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري النحوي الجوهري المتوفى سنة 469هـ، مع زيادات يسيرة، وتقديم وتأخير وحذف، وإعراض عن بعض الشروط المطولة والأحكام المتفرعة. وقد كفانا المؤلف مؤونة البحث عن دليل لما ذُكر، حيث نصّ في بداية هذه الرسالة على: "فهذه جملةُ العوامل المشهورُ منها والشَّاذ، جمعتُها مِن مقدِّمة الشيخ الإمام ابن بابشاذ، مُعرضًا عن بعض الشروط، وعن تفاريع الأحكام، مع بعضِ حذفٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ وزيادةٍ يسيرة، لتكون - إنْ شاء الله تعالى- على حافظها يسيرة، إجابةً لسؤال أخٍ هو في النحو مُبْتَدِئ. وها أنا فيما ذكرتُ من ذلك، محافظًا على ألفاظها المشهورة". ثم ذيَّل هذه الرسالة بمقدمة لطيفة حول العلامات الإعرابية من غير المقدمة المذكورة، جمعها لبعض أصحابه من عدة كتبٍ مشهورة.

عاش اليافعيّ في القرن الثامن الهجري، وفي زمن شهد فيه حقل الدراسات اللغوية عناية ملحوظة بالمتون والحواشي والتقريرات والمختصرات والمقدمات النحوية، رغبة من المؤلفين – على ما يبدو – في تقديم أعمال لغوية تعتمد التيسير طريقةً والتسهيل منهجًا، أو بعبارة أخرى: تقديم أعمال تعليمية تراعي في المقام الأول مستوى المتلقي والقدر الذي يحتاجه من النحو أو يناسبه. وما من شك في أنها تمثّل فوائد طيبة، بيد أنّ بعضها ظهر خاليًا من الإضافة والتجديد، واقتصر على الجمع

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

والإعادة والترديد. [11] ومن أهم أسباب ظهور هذه المتون في هذا العصر وما قبله وبعده – برأي الدكتور: عبد الله بن عويقل السلمي – ما يلي:

1. "الرغبة الشديدة في التسهيل؛ ليمكن تعلم القواعد وتيسير حفظها واستذكارها واستيعابها، فوجود متن يتميز بالاختصار والاقتصار على الأسس العامة كان معيناً على حفظ أصول العلم وقواعده، وتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة.
2. ضبط أصول العلم بدقة وإحكام، ويكون ذلك بجمع مادته، ولمِّ شعثها بعبارات موجزة جامعة دقيقة يستطيع الدارس استيعابها بأقصر طريق وأقل زمان.
3. الحرص على أن تحفظ المتون من العلم جوهره ولبابه، وأن تقوم بدورها الفعال في مسرح التعليم، وقد حدث هذا في ذلك العصر، وفي عصرنا الحاضر" [12].

وتظهر هذه الأهداف جلية في مقدمة ابن أسعد السالفة، فقد وضع رسالته لتكون على حافظها يسيرة، وبخاصة لمن هم في حاجة ماسة إلى مثل هذا النوع من التأليف من المبتدئين المقبلين على تعلم النحو، تساعدهم في ضبط أصول العلم بعبارات قصيرة دقيقة، وتقدّم لهم من القواعد والأحكام أهمّها وأنفعها.

([11]) ينظر: المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التراث النحوي، ص 248 – 249.

([12]) السابق، ص 262.

ثانيًا: العوامل النحوية:

موضوع الرسالة هو العوامل النحوية، ولا يختلف اثنان في أنّ العامل النحوي هو المسألة الأولى والأخيرة في النحو العربي – بحسب وصف العقاد [13] – وهي النظرية التي تبسط سلطانها عليه دون أن تجد منافسًا منطقيًّا إلى يومنا هذا. ولا حاجة لنا هنا أن نبسط القول بالعامل، وأهميته، وتعريفه، وموقف النحاة - متقدمين ومتأخرين - منه، فذلك معلوم مشهور، بيد أننا سنحاول أن نربط بينه وبين الاتجاه التعليمي في النحو العربي.

إنَّ نظرة فاحصة في مؤلفات نحوية، مثل: العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، والمصباح في النحو لناصر بن أبي المكارم المطرزي (ت 610 هـ)، والعوامل الجديد لمحمد بن بير علي البركوي (ت 981 هـ)، وهي مؤلفات اعتمدت العوامل النحوية أساسًا لها، وقدّمت النحو العربي لمتعلميه سهلاً يسيرًا في فترات زمنية مختلفة اتُّهِم فيها النحو والنحاة بالتعقيد والاستغلاق، ربما أثبتت الدعوى القائلة بأنّ نظرية العامل النحوي ارتبطت بالاتجاه التعليمي في النحو العربي.

فكتاب العوامل المائة النحوية للجرجاني أوّلُ مؤلَّفٍ نحوي يصل إلينا في العوامل، وهو رسالة لطيفة لا تزيد عدد ورقاتها عن خمس، وقد شرحها الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 902 هـ)، وشرحه هذا ممزوجٌ بالمتن. جاء في أول هذه الرسالة: "العوامل المبحوث عنها في النحو على ما ألّفه الشيخ عبد القاهر مائة عامل" [14]. ثمّ يجيء تقسيم هذه العوامل من لدن الشيخ عبد القاهر، إذ يقول: "وهي على قسمين:

([13]) ينظر: أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص 29.

([14]) العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني بشرح الشيخ خالد الأزهري، ص 77.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

لفظية ومعنوية... فاللفظية منها على ضربين، سماعية وقياسية، فالسماعية منها أحدٌ وتسعون عاملاً، والقياسية منها سبعة عوامل، والمعنوية لها عددان" [15]. ثم يسير في طريقة تقسيم أنصف ما توصف به أنها طريقة تعليمية ميسرة، استطاع فيها أن يقدِّم أبوابًا نحوية متشعبة في صفحة واحدة، وهو ما يتلاءم مع أولئك الذين أتوا لتعلم العربية والإلمام بقواعدها. لذا علّق الدكتور البدراوي زهران [16] على هذه العوامل بعد أن عرضها بشكل جداول [17] قائلًا: "ومَن ينظر إلى تلك اللوحة نظرة سريعة، يدرك على الفور أنَّه أمام عمل تعليمي، الهدف منه التقريب والتسهيل، وجمع الكثير في لفظ قليل" [18]. وهذا ما نجح فيه عبد القاهر نجاحًا مشهودًا. وختم رسالته التعليمية هذه بقوله: "فهذه مائة عاملٍ، فلا يستغني الصغير ولا الكبير، ولا الوالي ولا القاضي، ولا الرفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها". [19].

وأمّا كتاب (المصباح في علم النحو) للمطرزي، فقد ألّفه لغاية تعليمية صرفة، وهو كتابٌ لطيفٌ يقع في مائةٍ وأربعٍ وأربعين صفحة [20]، وجعله في خمسة

([15]) السابق، ص 83 – 85.

([16]) هو محقق كتاب العوامل المائة.

([17]) ينظر: العوامل المائة، ص 9.

([18]) السابق، ص 8.

([19]) السابق، ص 56.

([20]) مائةٌ وأربعٌ وأربعون صفحة محققة، حيث طُبِع الكتاب عن دار النفائس اللبنانية بتحقيق وتعليق: ياسين محمود الخطيب، ومراجعة: مازن المبارك، كما صنع المحقق للكتاب فهارس تقع في نحو

أبواب هي: في الاصطلاحات النحوية، في العوامل اللفظية القياسية، في العوامل اللفظية السماعية، في العوامل المعنوية، في فصولٍ من العربية [21]. واستفاد فيه من الفكر النحوي لعبد القاهر الجرجاني على ما ذكر. وعن سبب تأليف هذا الكتاب، قال: "فإنَّ الولد الأعز لازال كاسمه مسعودًا، وإلى أهل الخير مودودًا، لمّا استظهر مختصر الإقناع [22]، وكشف بحفظه عنه فضلة القناع، وأحاط بمفرداته حفظًا، وأتقن ما فيه من النحو لفظاً ومعنى، أردتُ أن ألمظه من كلام الإمام المحقّق والحبر المدقّق أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ... فنظرتُ في مختصراته المخطوطة دون كتبه المبسوطة، فوجدتُ أكثرها تعاورًا بين الأئمة: المائة، والجمل، والتتمة [23].

وأمّا كتاب (العوامل الجديد) للبركوي، فرسالةنحوية تعليمية لطيفة تقع في نحو عشر صفحات، وقد رتبها المؤلف في ثلاثة أبواب هي: العامل، والمعمول، والإعراب [24]، هدف منها أن يقدّم لمتعلمي الإعراب طريقة يسيرة تعينهم على ذلك. قال: "وبعد، فاعلم أنَّه لا بدّ لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء، ستون

عشرين صفحة، وقدّم له بمقدمات تناولت المؤلف والكتاب في نحو ثلاثين صفحة، وصدرت الطبعة الأولى منه سنة 1997م.

([21]) المصباح في علم النحو، ص 38 – 39.

([22]) الإقناع لما حوى تحت القناع للمطرزي، جعله المؤلف في أربعة أقسام: الأول: في الأسماء، والثاني في الأفعال، والثالث: في الحروف، والرابع: في النحو. والكتابُ مطبوعٌ عن مركز الوثائق والدراسات الإنسانية القطري بتحقيق: محمد أحمد الدالي، وسلامة عبد الله السويدي من جامعة قطر، وصدرت الطبعة الأولى منه سنة 1999م.

([23]) المصباح في علم النحو، ص 37 – 38.

([24]) العوامل للبركوي، ص 87.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

منها تُسمى عاملاً، وثلاثون منها تُسمى معمولاً، وعشرة منها تُسمى عملاً وإعرابًا" [25].

وصرّح بطريقته في عرض المادة فقال: "فأبيّن لك بإذن الله تعالى هذه الثلاثة على طريق الإيجاز في ثلاثة أبواب: الباب الأول: في العامل، والباب الثاني: في المعمول، والباب الثالث: في الإعراب" [26]. فالأساس التعليمي الذي اتّبعه في رسالته هذه هو الإيجاز الذي يقدّم الفكرة للمتعلم سهلة يسيرة، وربّما لحظنا هذا الإيجاز واضحًا في العوامل، إذ حشد البركوي ستين عاملاً، وثلاثين معمولاً، وعشرة أنواع من الإعراب فيما لا يزيد عن عشر ورقات.

إنّ هذا السرد يقودنا إلى تقرير نتيجةٍ مفادها ارتباط العوامل النحوية في بعض أعمال الأقدمين بالاتجاه التعليمي في النحو العربي، ويظهر هذا الارتباط في: الميل إلى الإيجاز، وتجنب فلسفة العامل وما فيها من خلاف، والبعد عن تفاريع الأحكام والإكثار من المقدرات. وما من شك في أنَّ نظرية العامل قد أسهمت بدور كبير في تقعيد النحو العربي وضبط أصوله ومبادئه، وما ظهر فيها من تعقيد وتفريع قد لا يسلم منه النحاة، لكنه في الوقت ذاته عبّر عن رقي فكري، وحياة عقلية حرية بالاحترام والتقدير. وأبلغ دليلٍ على ما ذُكِر، أنَّ هذه النظرية ما تزال أساسًا صالحًا

(25) السابق، ص 87.

(26) السابق، والصفحة نفسها.

لتحليل الظواهر النحوية في اللغة العربية [27]، كما وُظّفت حديثًا في التحليل اللغوي المعاصر [28].

ثالثًا: منهج المؤلف:

1. طريقة عرض المادة العلمية:

قسّم اليافعيّ رسالته إلى قسمين: الأول في العوامل والثاني في العلامات. وقسّم حديثة في العوامل إلى ثلاثة أقسام: عوامل الأفعال، عوامل الحروف، عوامل الأسماء، فذكر من عوامل الأفعال: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، والأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وما ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل، وأفعال الحواس، والأفعال المتعدية بحرف الجر وغيره، والأفعال المبنية للمجهول، والأفعال الجامدة، متحدثًا في جميعها عن بعض أحكام العمل والتقديم والتأخير بإيجاز.

وعرض بعد ذلك عوامل الحروف، فنسب إلى ابن بابشاذ أنّها سبعة وأربعون حرفًا، ستة تنصب الاسم وترفع الخبر، وتسعة تنصب الفعل المستقبل، وثمانية عشر تجر الاسم، وخمسة تجزم الفعل المستقبل، وسبعة للنداء. بيد أنّه خالفه في عدّ حروف الجر عشرين حرفًا متابعًا في ذلك ابن مالك على ما يبدو [29]. كما تبنى – على ما هو ظاهر – الرأي القائل بأنّ حروف النداء عاملة بنفسها لا بإضمار فعل

([27]) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية لعبده الراجحي، ص 158.

([28]) ينظر على سبيل المثال: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي لخليل عمايرة.

([29]) ينظر: ألفية ابن مالك، ص 115.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

تقديره (أنادي). وختم حديثه في العوامل بعوامل الأسماء التي هي ثلاثة: المشتقات، والتي بمعنى الفعل وليست مشتقات كـ (عندك، وأسماء الإشارة)، والأسماء المضافة.

خصّص ابن أسعد الجزء الأخير من هذه الرسالة للعلامات الإعرابية الأصلية والفرعية، فللرفع أربع علامات، وللنصب خمس، وللجر ثلاث، وللجزم اثنتان، وقد نصّ على أنّ هذه العلامات من غير مقدمة ابن بابشاذ فقال: " وهذه علامات الإعراب جمتُعها لبعض الأصحاب من عدة كتب مشهورة غير المقدمة المذكورة". وجليٌّ أنّه جمع هذه العلامات لغاية تعليمية صرفة أيضًا.

لم يكن ابن أسعد مجرد مختصر لمقدمة ابن بابشاذ، بل قد يذكر رأي غيره المخالف له، من ذلك قوله في دخول (أنْ) على أخبار (كاد وأخواتها): "وقد تدخل (أَنْ) مثل: (كادَ زيدٌ أَنْ يقومَ)، وتقول: (عَسى زيدٌ أَنْ يقومَ)، وقد تُحْذَفُ (أَنْ) مثل: عسى زيدٌ يقومُ، لِشَبَهِ كلِّ واحد منهما الآخر؛ فَحُمِلَ كلُّ واحد على شَبهه؛ أعني: حَمْل (كاد) على (عسى) في دخول (أَنْ) في خبره، وحَمْل (عسى) على (كادَ) في حذف (أَنْ) مِنْ خبره. والبواقي حكمها حكم (كادَ) إلَّا (أوشكَ)، فإنّه مشبَّهٌ بكليهما؛ فيستوي فيه الأمران، هكذا ذكره غيره مِن المحققين". وقوله في عمل ظنّ وأخواتها: "وقال غيره: لبعضها معنى آخر يتعدَّى به إلى واحد، وهي: ظننتُ بمعنى اتَّهَمْتُ، وعلمتُ بمعنى عرفتُ، ورأيتُ بمعنى أبصرتُ، ووجَدتُ بمعنى أصبتُ". وقوله في عمل الحروف الناصبة للمضارع: "ومنها تسعةُ أحرفٍ تنصب الفعل المستقبل ما لم تكن معه نون تأكيد ولا نون جماعة نساء، وهي (أنْ) الخفيفة إذا كان قبلها فعل طمع أو إشفاق. وقال غيره: إنْ كان فعل علمٍ لم تعمل فيه، وإن كان فعل ظن فوجهان". وهو في نقله الآراءَ

المخالفة لا يخرج عن الناموس العام الذي اختطّه في رسالته وهو الإيجاز، إذْ يعرض الرأي دونما توسّع.

2. النقل والاقتباس والاستشهاد:

تمثل الأدلة السماعية والقياسية أصلاً مهمًّا من أصول اللغة، اعتمد عليها النحويون قديمًا في بناء القواعد وتشييد الأحكام، وقد أطلق عليه ابن الأَنباري (النّقل)، وعرّفهُ بأنَّه: "الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[30]. وعرّفه السُّيوطِي بأنّه: "ما ثبت في كلام من يوثق بِفصاحته، فشمل كلام الله تعالى - وهو القرآن - وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أَن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظمًا وشعرًا"[31]. ولا يمثّل الاستشهاد ظاهرة لافتة في الرسالة، فقد وردت شواهد القرآن الكريم في ثلاثة مواضع فقط، ولم يستشهد المؤلف بالقراءات القرآنية، ولا الأحاديث النبوية الشريفة، ولا كلام العرب ولغاتهم من شعر ونثر، وبيّنٌ أن مردّ ذلك هو الرغبة في البعد عن التفاصيل والتفريعات، وطلب الإيجاز والاختصار، فالرسالة – على ما مضى – لمن هو مبتدئ في هذا العلم.

رابعًا: تقويم الرسالة:

رسالة (زبدة المقدمات في العوامل والعلامات) من الرسائل التي أُلِّفت في حقبة زمنية متأخرة هي القرن الثامن الهجري، وقد ألّفها صاحبها فوائدَ مُجتناة من رياض النحاة، وقدَّم فيه جهدًا حريًّا بالتقدير، وكان منهجه فيها منهج اختصار، لذا

---

(30) لمع الأدلة، ص 81.

(31) الاقتراح، ص 74.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

لم تحفل بكثيرِ شواهد، أو أعلام، أو كتب، أو آراء نحوية. وهي - كأي عمل بشري - قد يشوبها النقص وتؤخذ عليها المآخذ التي لا تحطُّ من قيمتها ولا من جهد مؤلفها.

1. التوثيق:

المقصود بالتوثيق هنا: نسبة الأقوال والآراء والشّواهد والقراءات إلى أصحابها، ولأنّ المقام مقام إيجاز، لم يُعنَ المؤلف بنسبة الأقوال إلى أصحابها، فهو مثلًا ينقل في مستهل الرسالة تعريف ابن بابشاد للعامل وهو: " ما عمل في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم على حسب اختلاف العوامل"، دون أن ينصّ على أنه له، بل قد يظنّ القارئ أنّه لليافعيّ. وفي المقابل نسب مواضع أخرى لابن بابشاذ بقوله (قال رحمه الله تعالى). كما قد يتأثر اليافعيّ برأي غيره دون أن يذكره بالاسم على نحو ما رصد التحقيق من تأثره بابن الحاجب. وبالمجمل فقد أهمل نسبة الآراء إلى أصحابها مستخدمًا ألفاظًا تدلّ على العموم، وأبلغ دليل على ذلك أنّ الرسالة خلت من الأعلام باستثناء ابن بابشاذ في موضع واحد، واسم ناسخها في آخرها.

2. وفرة الأمثلة:

امتازت هذه الرسالة بوفرة الأمثلة النحوية وفرةً لافتة، فلا يكاد ابن أسعد يذكر العامل إلا ويتبعه بعدد وافر من الأمثلة، وهو ما يتناسب مع طالب النحو في هذه المرحلة، إذ تعمل هذه الأمثلة على تثبيت القاعدة وترسيخ الفهم. ومن شواهد ذلك قوله في عمل كان وأخواتها: "يَظهَرُ النّصبُ في أخبارها إذا كان الخبر مفردًا، ويقدّر إذا كان جملةً أو ظرفًا. مثال المفرد :(كانَ زيدٌ قائمًا)، و(يكون قائمًا)، و(سيكونُ قائمًا)، و(كنْ قائمًا)، و(لا تكنْ قائمًا)، وكذلك البواقي تنصرف هذا التصرف في

الأكثر إلا (ليسَ). مثال الجملة: (كانَ زيدٌ أبوه قائمٌ)، ومثال الظرف: (كانَ زيدٌ في الدارِ)".

3. مآخذ على الرسالة:

أ. عرضُ تقسيماتٍ للعوامل دون التدقيق في عددها، فهو قد ذكر أنّ العوامل من حروف الجر ثمانية عشر حرفًا، بيد أنّه ذكر منها عشرين. وذكر أنّ الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وعدّد منها ستة. كما ذكر أنّ جملة الأسماء المشتقة العاملة خمسة، وسرد منها أربعة فقط. ولا يمكننا الجزم ما إذا كان هذا الأمر من صنيع المؤلف أم من صنيع الناسخ.

ب. نقل آراء نحوية دون الإشارة إلى مصدر النقل، وعدم العناية بذكر صاحب الرأي، وقد مضت الإشارة إلى أنّ مقام الإيجاز ربّما كان سبب ذلك.

ج. استخدام مصطلحات نحوية غير شائعة، ممّا قد يوقع المبتدئ في طلب علم النحو – وهو مَن أُلّفت الرسالة له – في لبس، كاستعماله مصطلح (مطول أو ممطول) بدل (الشبيه بالمضاف) عند حديثه عن عوامل النداء.

4. قيمة الكتاب:

رسالة (زبدة المقدمات) رسالة للمبتدئين في طلب النحو، وضعها مؤلفها لغاية تعليمية صرفة، لذا تكمن قيمتها العلمية في تقديم النحو العربي للمبتدئين، ويظهر ذلك جليًّا في صفحات الرسالة كاملة، فلا عناية فيها بقضايا الخلاف، أو بشواهد القرآن والشعر والأقوال، أو بغيرها من المناهج التي اعتمد عليها النحويون في تأليف كتبهم، ذلك أنّ المؤلف هدف – في المقام الأول- عرض العوامل النحوية ليس غير، فجاءت رسالته أقرب إلى المتن العلمي.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

المبحث الثالث: وصف المخطوطة ومنهج التحقيق

1. وصف المخطوطة:

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على نسخة مصوَّرة وحيدة تحتفظ بها المكتبة الظاهرية في دمشق ضمن مجموع للمؤلِّف يحوي عدة أجزاء، كل جزء فيه رسالة مستقلة، ورسالتنا هذه هي الجزء السادس منه، وهو بخط عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله بن أسعد اليافعي حفيد المؤلف الذي فرغ من أكثر رسائله سنة 856 هـ وفق ما جاء في هذا المجموع، وحمل هذا المجموع رقم: 3936 ، ورُقّمت ألواح الرسالة من رقم 107 إلى رقم 119. وقد اجتهدنا في الحصول على نسخة أخرى للمطابقة من المكتبة ذاتها أو من غيرها، غير أننا لم نظفر بشيء. والحقُّ أننا ترددنا كثيرًا في تحقيق مخطوطة لا توجد منها إلاَّ نسخة واحدة فقط، غير أنَّه شجعنا على الإقدام أمران:

أحدهما: إنَّ هذه الرسالة تعود إلى القرن الثامن الهجري، وقد تحدثت المصادر العلمية التي اعتمدنا عليها في المبحث الأول من هذا القسم عن مؤلفها بعدّه (الشيخ العلامة الفقيه المتفَنِّن، قطب الحرم المكيّ) في عصره، ولا بأس – حينها – في إحياء هذا السفر وإخراجه للناس، وإنْ كان معتمدًا على نسخة يتيمة.

الثاني: النسخة، بل المجموع كاملاً، بخط حفيد المؤلف، وقد ترجم له السخاوي في الضوء اللامع ناسبًا إيّاه إلى جدّه ابن أسعد فقال: "حفيد العفيف اليافعي الأصل، المكي، الآتي أبوه وجده. وُلد في ذي الحجة سنة إحدى وثلاثين بمنى، وحفظ ألفية النَّحو وعرضها على أبي حامد بن الضياء في سنة أربع وأربعين، ودخل

الهند، وأثرى لاعتقادهم في سلفه، ثمّ عاد لمكّة حتّى مات بها في صفر سنة ثمان وسبعين" [32]. وربّما كان هذا الأمر باعثًا على الاطمئنان أكثر.

ظهر على الورقة الأولى من المخطوطة عنوانُ الرسالة منسوبة للمؤلف، حيث جاء: "الجزء السادس، المسمى بـ(زبدة المقدمات في العوامل والعلامات)، تأليف الشيخ الفقيه الإمام العارف بالله تعالى عفيف الدين أبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي الشافعي، نزيل الحرمين الشريفين رضي الله عنه، ونفع المسلمين به، وأعادَ عليّ من بركته بحقّ محمد وآله وذريته. والحمد لله وحده".

تقع المخطوطة في ثلاثة عشر لوحًا، ظهرت مرقمة – كما مضت الإشارة – من 107 إلى 119، ولا يمكننا الجزم بأنّ هذا الصنيع (الترقيم) من الناسخ أم من غيره، وفي كل لوح ورقتان، وهي متفقة المساطر غير مزدحمة السطور، إذ بلغ عدد السطور في الصفحة الواحدة أحد عشر سطرًا، أمَّا متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد فتسع كلمات. ولم يصنع المؤلف لرسالته هذه عنوانات، وكتبها بالمداد الأسود بخطّ النسخ الجيد، أهمل فيه الناسخ إعجام الحروف في بعض المواضع، وقلّما راعى فيه بشكل عام قواعد الإملاء اليوم، وهو غير مشكولٍ إلاّ في مواضع قليلة. وجاء في آخر المخطوطة: "تم الجزء السادس بحمد الله وعونه. علّقه لنفسه ولمن شاء الله تعالى من بعده، بحلب. ضبطه الفقير إلى عفو الله، الراجي رحمة الله، عبد الرحمن بن محمد اليافعي".

(32) الضوء اللامع 5/ 139.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

2. منهج التحقيق:

اعتمدنا في تحقيقنا هذه الرسالة على المنهج المتعارف عليه بين المحققين، ويتمثل في:

أ. نسخ المخطوطة في المتن وفق قواعد الإملاء المتعارف عليها اليوم.

ب. تخريج الآيات القرآنية المستشهد بها، وهي في مجملها قليلة (ثلاثة شواهد قرآنية فقط).

جـ العناية بضبط الأمثلة النحوية، وضبط بعض الألفاظ التي قد تسبّب لبسًا.

د. مقابلة بعض الآراء التي ذكرها المؤلف بآراء النحاة من غير تفصيل مملّ، ومن غير تحميل الحاشية أكثر ممّا تحتمل.

هـ. الحرص على عدم التصرف بالنص باستثناء مواضع يسيرة تقتضي التدخل، وقد حصرنا ما أضفناه بين معقوفين [ ].

و. إثبات أرقام ألواح المخطوطة، بعدّ يمين اللوح (أ)، ويساره (ب)، وحصرها بين قوسين معقوفين.

ز. وضع علامات الترقيم المعتمدة في الرسالة.

ح. إلحاق صورٍ لصفحة الرسالة الأولى والأخيرة، مع صفحة العنوان.

*****

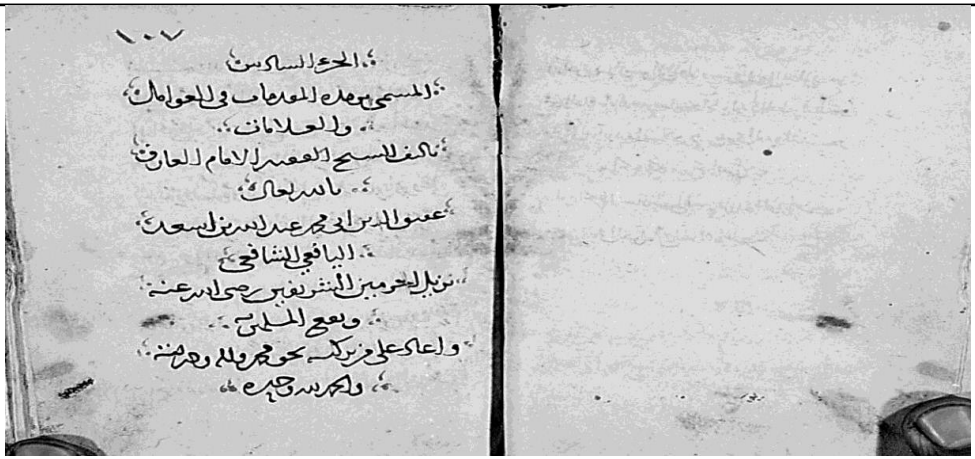

١٠٧

الجزء السادس
المسمى بمهمات المقدمات في العوامل
والعلامات
تأليف الشيخ الفقيه الإمام العارف
بالله تعالى
عفيف الدين أبي محمد عبد الله بن أسعد
اليافعي الشافعي
نزيل الحرمين الشريفين رضي الله عنه
ونفعنا المسلمين
وأعاد علينا من بركاته وعلومه ومعارفه
وأسراره آمين

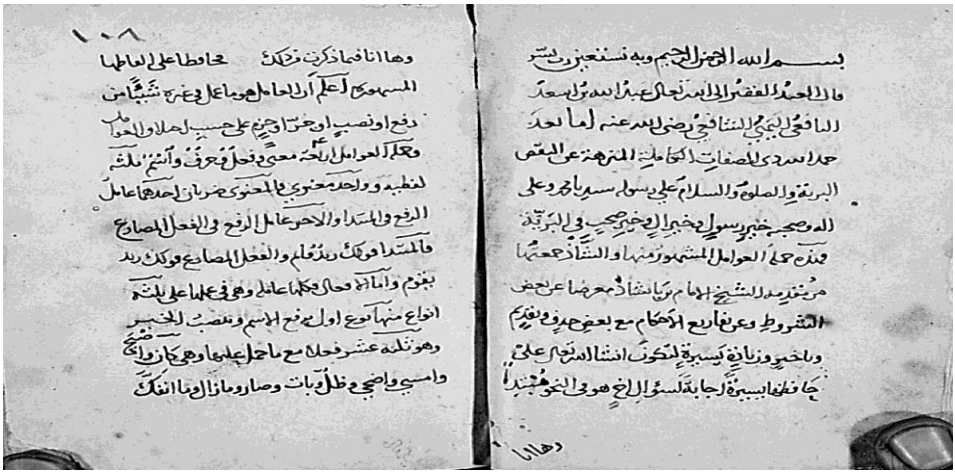

١٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وبه نستغيث
قال الحمد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أسعد
اليافعي الشافعي رضي الله عنه أما بعد
حمد الله سرمدي الصفات الكاملة المنزهة عن النقص
البرية والصلوة والسلام على رسوله سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه خير رسول وخير آل وخير صحب في البرية
فهذه جملة العوامل المشهورة منها والشاذ جمعتها
من تقرير سيدنا الشيخ الإمام رضي الله عنه مع ما عرض
الشروط وعن قواريح الأحكام مع بعض مزيد وتقديم
وتأخير وزيادة يسيرة لتكون الله المنعام على
كل فعل بسببه لجابة السؤال الخ هو في النحو مبتدأ

هذا

وها أنا قد ذكرت ذلك محافظا على العوامل
المشهورة أعلم أن العامل هو ما أوجب شيئا من
رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب العمل والعوامل
كلها العوامل راجعة معنوي أو فعل أو حرف وأنشد بذلك
لنظمه وواحد معنوي هو المعنوي ضربان أحدهما عامل
الرفع والمبتدأ والآخر عامل الرفع في الفعل المضارع
فالمبتدأ فولك زيد قائم والفعل المضارع فولك زيد
يقوم وأما الله تعالى فكلها عامل وهو في عملها على ثلثة
أنواع منها نوع أول له رفع الاسم ونصب الخبر
وهو ثلثة عشر فعلا مع ما تحمل عليها وهي كان وأخواتها
وأمسى وأضحى وظل وبات وصار وما زال وما انفك

المجلة المغاربية للمخطوطات
المجلد 20 العدد 01 السنة 2024 ص ص 26-69
ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

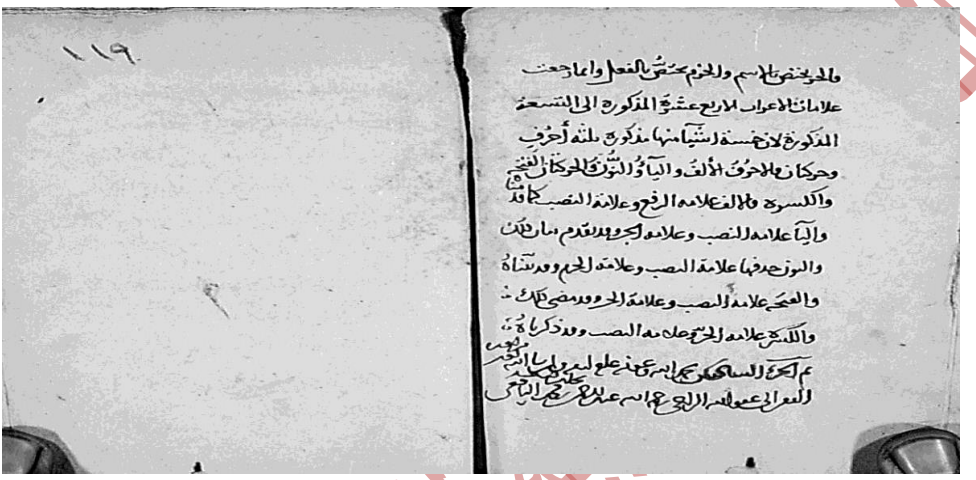

[القسم الثاني]

الجزء السادس

المسمى بـ (زبدة المقدمات في العوامل والعلامات).

تأليف الشيخ الفقيه الإمام العارف بالله تعالى عفيف الدين أبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي الشافعي، نزيل الحرمين الشريفين رضي الله عنه، ونفع المسلمين به، وأعادَ عليّ من بركته بحقّ محمد وآله وذريته. والحمد لله وحده. [1/ب]

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين، ربِّ يسِّر.

قال العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى، عبدُ الله بنُ أسعدَ اليافعيُّ اليمنيُّ الشافعيُّ رضي الله عنه، أمَّا بعد. حمدًا لله ذي الصفاتِ الكاملةِ المنزهة عن النقص البريَّةِ [33]،

([33]) هكذا وردت في المخطوطة، ولو كانت (النُقص البشرية) لاستقام المعنى.

والصلاةُ والسلامُ على رسوله سيّدِنا محمد وعلى آله وصحبه، خيرِ رسولٍ وخيرِ صحبٍ في البرّيَّة.

فهذه جملةُ العوامل المشهورُ منها والشَّاذ، جمعتُها مِن مقدِّمة الشيخ الإمام ابن بابشاذ [34]، مُعرضًا عن بعض الشروط وعن تفاريع الأحكام، مع بعضِ حذفٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ وزيادةٍ يسيرة، لتكون -إنْ شاء الله تعالى- على حافظها يسيرة، إجابةً لسؤال أخٍ هو في النحو مُبْتَدِئ [2/أ]. وها أنا فيما ذكرتُ من ذلك [35]، محافظًا على ألفاظها المشهورة.

اعلم أنّ العامل هو: "ما عَمِل في غيره شيئًا مِنْ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ أو جزمٍ على حسب اختلاف العوامل" [36]. وجملة العوامل أربعة: معنى، وفعلٌ، وحرفٌ، واسمٌ، ثلاثةٌ لفظية وواحد معنوي. فالمعنوي ضربان: أحدهما عاملُ الرفع في المبتدأ، والآخر عامل الرفع في الفعل المضارع؛ فالمبتدأ قولك: (زيدٌ قائمٌ)، والفعل المضارع قولك: (زيدٌ يقومُ).

وأمَّا الأفعال فكلّها عاملة، وهي في عملها على [ثمانية] [37] أنواع: منها نوعٌ أوّل يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو ثلاثة عشر فعلًا مع ما حُمِل عليها وهي: كانَ، وأصبحَ،

([34])أبو الحسن طاهر بن أحمد بابشاذ النحوي المصري، أصله من العراق، وكان جدّه أو أبوه قد قدم مصر تاجرًا. كان يتولى تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء في الدولة القصرية بالديار المصرية. له من المؤلفات: المقدمة المحسِبة في النحو وشرحها، وهي مطبوعة بتحقيق خالد عبد الكريم. وشرح جمل الزجاجي. اختلف في سنة وفاته، والأرجح أنّه توفي سنة 469 هـ تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ص 361، إنباه الرواة على أنباه النحاة 2/ 95.

([35]) بياض في المخطوطة بمقدار كلمة بعد لفظة (ذلك).

([36])التعريف لابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة 2/ 344.

([37]) في المخطوطة (ثلاثة)، وهو سهو من الناسخ؛ لأنّ اليافعيّ ذكر من هذه العوامل ثمانية على ما سيأتي. وهي ثمانية عند ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة 2/ 349.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وباتَ، وصارَ، وما زالَ، وما انفكَ، [2/ب] وما فتِئَ، وما دامَ، وما برِحَ، وليسَ. وزاد بعضهم على ما ذكره: آضَ، وعادَ، وغَدا، وراحَ [38]. وجميعُها تُسَمَّى الأفعالُ الناقصة، وقد تكون زائدة، وتكون تامة، ويكون فيها ضمير الشأن والقصة [39]. يَظهَرُ النّصبُ في أخبارها إذا كان الخبر مفردًا، ويقدّر إذا كان جملةً أو ظرفًا. مثال المفرد :(كانَ زيدٌ قائمًا)، و(يكون قائمًا)، و(سيكونُ قائمًا)، و(كنْ قائمًا)، و(لا تكنْ قائمًا)، وكذلك البواقي تنصرف هذا التصرف في الأكثر إلا ليس [40]. ومثال الجملة: (كانَ زيدٌ أبوه قائمٌ)، ومثال الظرف: (كانَ زيدٌ في الدارِ).

ويجوز تقديم أخبارها كلّها على أسمائها. وهي في تقديم أخبارها عليها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وقسم لا يجوز، وقسم مختلف فيه [3/أ]، فالذي لا يجوز

([38]) قال ابن الخباز: "جاءت ستة أفعال أجرتها العرب مجرى (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر، وهي بمعنى صار، وهي: *آض، وعاد، وغدا، وراح، وجاءت، وقعدت". توجيه اللمع، ص 136.*

([39]) مثّل ابن بابشاذ لضمير الشأن والقصة بجملة (كانَ زيدٌ قائمٌ) التي تقديرها (كانَ الأمرُ زيدٌ قائمٌ)، فالخبر هنا جملة لا مفرد وموضعها النصب، ولا عائد فيها. ينظر: شرح المقدمة المحسبة 2/ 353.

([40]) *من النحاة من يرى أنّ (ليس) لم تتصرف "لأنها تؤدي جامدةً معنى الحال والاستقبال، فاستُغني عن تصرفها واسم الفاعل منها كقولك: ليسَ زَيدٌ قَائمًا الآنَ، ولا غدًا، فنفت الحالين معًا". تهذيب الجمل للمراغي، ص 141.*

ما في أوله (ما)، والمختلف فيه (ليس) [41]، والذي يجوز ما عدا ذلك، هكذا قسمها غيره من المحققين [42].

والذي حُمِلَ عليها: جَعَلَ، وطَفِقَ، وكَربَ، وأَخَذَ، وكَادَ، وعَسى، وزاد غيره: أوشك [43]؛ وهي تُسَمَّى أفعال المقاربة [44]، تحكم أبدًا على مواضع أخبار أسمائها بالنصب، وإن لم يظهر في اللفظ غالبًا تقول: (كادَ زيدٌ يقومُ).

وقد تدخل (أَنْ) مثل: (كادَ زيدٌ أَنْ يقومَ)، وتقول: (عَسى زيدٌ أَنْ يقومَ) [45]، وقد تُحْذَفُ (أَنْ) مثل: عسى زيدٌ يقومُ، لِشَبَهِ كلِّ واحد منهما الآخر؛ فَحُمِلَ كلُّ واحد على شَبيهه؛ أعني: حَمْل (كاد) على (عسى) في دخول (أَنْ) في خبره، وحَمْل (عسى) على كاد في حذف (أَنْ) مِنْ خبره. والبواقي حكمها حكم (كادَ) إلَّا (أوشكَ)، فإنّه مشبَّهٌ بكليهما؛ فيستوي فيه [3/ب] الأمران، هكذا ذكره غيره مِن المحققين[46].

---

(41) اختلف في تقديم خبر (ليس) عليها من بين أخواتها، فأجراها سيبويه في ذلك مجرى أخواتها؛ لأنها فعل مثلها في المعنى وإن لم تتصرف. وخالفه المبرد فلم يُجز تقديم خبرها عليها؛ لأنها غير متصرفةٍ. ينظر: الخصائص 1/ 189، الإنصاف 1/ 130، شرح التسهيل 1/ 351.

(42) التقسيم بنصّه في الكافية، قال ابن الحاجب: "ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها، وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وهو من (كان) إلى (راح)، وقسم لا يجوز وهو ما في أوّله (ما)، خلافا لابن كيسان في غير (مادام)، وقسم مختلف فيه وهو (ليس)". الكافية في النحو، ص 48.

(43) ذكر الزجاجي من أفعال المقاربة سبعة هي: كادَ، وعسى، وكَرَبَ، وجعلَ، وأخذَ، وطَفِقَ، وقاربَ، وزاد المراغي عليها: أوشكَ. ينظر: تهذيب الجمل، ص 340.

(44) أثبت الناسخ لفظة (الشروع) في الحاشية.

(45) تنص المصادر النحوية على أنّ الأجود في (عسى) استعمالها بـ (أنْ) لأنّها للترجي والتوقع، و(أنْ) تُوجب استقبال الفعل؛ لأنها معه بمنزلة المصدر. وأما (كادَ، وكَرَبَ، وجعلَ) وما أشبهها، فالوجه فيها أن تستعمل بغير (أنْ) لوقوعها في الحال. ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص 200.

(46) قال الزمخشري: "ومنها: أوشك، يستعمل استعمال عسى في مذهبها". المفصل 359.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

قال رحمه الله: ومنها نوعٌ ثانٍ ينصبُ المبتدأ والخبر جميعًا، ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين، وذلك أربعة عشر فعلًا وهي: علمتُ، ورأيتُ، ووجَدتُ، وظننتُ، وحَسِبْتُ، وخِلتُ، وزَعمتُ، وأَنْبَأْتُ، ونَبَّأْتُ، وأَرَيْتُ، وأعلمتُ، وحدَّثتُ، وخبَّرتُ، وأخبرتُ. كلُّ هذه إذا وقعت أولًا وليس بعدها حرف استفهام، ولا لام ابتداء، ولا شيء يمنع مِنَ العمل في اللفظ فإنها تنْصبُ الاسمين، هي وما تصرَّف منها [47]، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، نحو: علمتُ زيدًا قائمًا. وإنْ وقعت وسطًا بين الاسمين جاز فيها وجهان: الإلغاء والإعمال، والإعمال أجود، تقول: زيدًا علمتُ قائمًا، وزيدٌ علمتُ قائمٌ. وإنْ وقعت آخرًا جاز أيضًا فيها وجهان [4/أ] أجودهما الإلغاء، تقول: زيدٌ قائمٌ علمتُ [48]، وكذلك البواقي. وقال غيره: لبعضها معنى آخر يتعدَّى به إلى واحد، وهي: ظننتُ بمعنى اتَّهَمْتُ، وعلمتُ بمعنى عرفتُ، ورأيتُ بمعنى أبصرتُ، ووجَدتُ بمعنى أصبتُ [49]. وتُسَمَّى أفعال القلوب[50].

قال رحمة الله عليه: ومنها نوعٌ ثالثٌ يتعدى إلى اثنين فينصبهما جميعًا، ويجوز الاقتصار على أحدهما، وهو كل ما كان المفعول الثاني غير الأول، مثل: (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، و(كسوتُ خالدًا جُبَّةً)، و(آتيتُ عمرًا مالًا)، و(أوليتُه خيرًا)،

([47]) شرح المقدمة المحسبة 2/ 355.

([48]) السابق والصفحة نفسها.

([49]) ابن الحاجب في الكافية، ص 47.

([50]) تسميتها جميعًا بأفعال المقاربة من باب إطلاق البعض على الكل، وإلا فهي للمقاربة ولغير المقاربة.

ويُلْحَقُ بها: (استغفرتُ الله ذنبًا)، و(اخترتُ الرجالَ[51] عمرًا)، ولا تُلْغَى هذه الأفعال عن العمل، تقدَّمت معمولاتها أو توسطت أو تأخرت [52].

ومنها نوعٌ رابعٌ يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فينصبها [53] وهي سبعةٌ [54] [4/ب] أفعالٍ: أعلمَ، وأنبأَ، وأرى، وأخبرَ، وخبّرَ، وحدّثَ [55]، تقول: (أعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا)، وكذلك البواقي. وهي عاملةٌ تقدّمت معمولاتها أو توسطت أو تأخرت[56].

ومنها نوعٌ خامسٌ يتعدى إلى مفعول واحد فينصبه، وهو أفعال الحواس الخمس [57] وما جرى مجراها مثل: (أبصرتُ زيدًا)، و(شممتُ الريحانَ)، و(ذقتُ الطعامَ)، و(لمستُ الثوبَ)، و(سمعتُ القراءةَ). ولا تلغى هذه الأفعال عن العمل، تقدّم معمولها أو تأخر.

ومنها نوعٌ سادسٌ يتعدى بواسطة حرف جر أو غيره مثل: (مررتُ بزيدٍ)، و(نزلتُ على عمروٍ)، فهذا مفعولٌ مجرورٌ في لفظه منصوبٌ في تقديره، يدل على ذلك أنه يجوز بأن يُعطف عليه بالمنصوب والمجرور فتقول: (مررتُ بزيدٍ وعمروٍ وعمرًا) [58]. ويلحق بهذا ما يتعدى تارة بنفسه وتارة [5/أ] بحرف جر مثل: (شكرتُ لزيدٍ وشكرتُ زيدًا)، و(كِلتُهَ وكِلتُ له)، و(وزنتُ له ووزنتُهُ)، و(رجعتُ إليه ورجّعتُه)[59].

([51]) في الحاشية (الرجلَ).

([52]) شرح المقدمة المحسبة 2/ 360.

([53]) في الأصل (فتنصبهما).

(54) قال المؤلف: سبعة، وذكر منها ستة، والسابع هو: نبّأ.

(55) تابع ابن أسعد بابشاذ في تكرير هذه الأفعال مرتين: في النوع الثاني، وفي هذا النوع (الرابع).

([56]) شرح المقدمة المحسبة 2/ 363.

([57]) المصطلح لابن بابشاذ. شرح المقدمة المحسبة 2/ 365.

([58]) النصب بالعطف على الموقع.

([59]) شرح المقدمة المحسبة 2/ 368.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

ومنها نوعٌ سابعٌ يبنى لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو ما كان في صحيح الأفعال أوله مضمومًا، وما قبل آخره مكسورًا مع الماضي مفتوحًا مع المستقبل، نحو: قد عُلِمَ زيدٌ قائمًا، وأُعطِيَ زيدٌ درهمًا، وأُعلمَ زيدٌ عمرًا قائمًا [60]. وجميع هذه الأفعال التي تقدمت من الأنواع السبعة تتعدى بعد ذلك كلّه إلى: المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والمفعول له، والمفعول معه. وإذا كان الفعلُ يتعدى إلى ثلاثة مفعولين وعُدِّي إلى هذه الستة صار متعديًا إلى تسعة، مثل: (أعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا إعلامًا يومَ الجمعة أمامَ فلانٍ ضاحكًا تفهيمًا له وجعفرًا) [61]. وإنْ أدخلتَ الاستثناء صار متعديًا إلى عشرة. [5/ب] فهذا مقاييس هذه [62] الأفعال في العمل، وكلُّها لا يخلو من الفاعل ظاهرًا أو مضمرًا، وقد يخلو من المفعول، وكلُّها ترفع الفاعل لفظًا أو تقديرًا. ولا ينفك الفعل من الفاعل، وقد ينفك من المفعول.

ومنها نوعٌ ثامنٌ لا ينصرف لمستقبل، ولا أمر ولا نهي، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول، ولا فعل ما لم يسم فاعله، وذلك ستة أفعال وهي: نِعمَ، وبِئسَ، وحَبذا، وعَسى، وليسَ، وفعل التعجب. ففعل التعجب ينصب المتعجَّب منه أبدًا إذا كان على صيغة (ما أفعلَ) مثل: (ما أحسنَ زيدًا)، و(ما أطولَ عمرًا)؛ إذا أردتَ الطُّولَ لا الطَّوْلَ

---

(60) السابق، 2/ 370.

(61) السابق، 2/ 376.

(62) (هذه) ساقطة من المتن، وأثبتها الناسخ في الحاشية.

[63]، وإذا كان على صيغة (أفعِلْ) كان مجرورًا مثل: (أحسنْ بزيدٍ وأجملْ بعمروٍ). و(ليسَ وعسى) تدخلان في باب (كانَ) غالبًا إلا أنّ (عسى) يكون خبرها فعلًا في [6/أ] الأمر العام مستقبلًا، معه (أنْ) غالبًا مثل: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [64]. و(نِعمِ وبئسَ) إذا وقع بعدهما معرفتان، كانت المعرفتان مرفوعتين، وكانت المعرفة الأولى بالألف واللام التي للجنس أو بالمضاف إلى ذلك مثل: (نعمَ العبدُ عبدُ اللهِ)، و(بئسَ الغلامُ غلامُ زيدٍ) [65]. وإنْ كان أحدهما معرفةً والآخرُ نكرةً نصبتَ النكرة ورفعتَ المعرفة فقلتَ: (نعمَ عبدًا عبدُ اللهِ)، و(بئسَ غلامًا غلامُ زيدٍ). و(حَبّذا) ترتفع بعدها المعرفة وتنتصب بعدها النكرة على التمييز، إن كان جنسًا، وعلى الحال إنْ كانت مشتقة مثل: (حبذا رجلًا زيدٌ)، و(حبذا قائمًا عمروٌ).

ولا تعمل هذه الأفعال الستة في مصدر، ولا ظرف، ولا جميع ما ذكرناه. وفي الظرف خلاف [66]. ومعمولها يكون [6/ب] أبدًا بعدها لا قبلها. والثلاثة الأخيرة – أعني: نعمَ وبئسَ وحبذا - تسمى أفعال المدح والذم.

وأما الحروف العاملة فهي سبعةٌ وأربعون حرفًا: ستةٌ تنصب الاسم وترفع الخبر ما لم يكن معها (ما)، وهي: إنَّ، وأَنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، مثل: (إنَّ زيدًا

---

[63] وردت (الطَّول) في الآية الثالثة من سورة غافر في قوله تعالى: ((غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ)). والطول هنا هو: صاحب السعة والغنى والقدرة. وقد عدّ بعض العلماء (ذا الطول) من أسمائه تعالى الحسنى. ينظر: موسوعة فقه القلوب 1/ 319.

[64] سورة الإسراء، 8.

[65] شرح المقدمة المحسبة 2/ 377 – 378.

[66] (وفي الظرف خلاف) ساقطة من المتن، وأثبتها الناسخ في الحاشية. ومن أجاز إعمالها في الظرف: أبو علي الفارسي والعكبري وأبو حيان. ينظر: مغني اللبيب 2/ 503، إملاء ما مَنَّ به الرحمن ص 506، البحر المحيط 5/ 259.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

قائمٌ)، و(إنّما زيدٌ قائمٌ). وكلُّها تعمل عملًا واحدًا، وكلّها لا يجوز أن تتقدم أخبارها على أسمائها إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وتسمى المشبهة بالفعل.

ومنها تسعةُ أحرفٍ تنصب الفعل المستقبل ما لم تكن معه نون تأكيد ولا نون جماعة نساء [67]، وهي (أنْ) [68] الخفيفة إذا كان قبلها فعل طمع أو إشفاق[69]. وقال غيره: إن كان فعل علمٍ لم تعمل فيه، وإن كان فعل ظنّ [7/أ] فوجهان [70]. و(لنْ) على كل حال، و(إذنْ) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، ولم يكن معها حرف عطف على أحد الوجهين، ولم يكن الفعل فعل حال. و(كَيْ) على كل حال. و(حتّى) إذا كانت بمعنى (كَيْ) أو (إلى أنْ). و(الفاء) إذا كانت جوابًا لاستفهام أو أمر أو نهي أو جحد أو عرض أو تمنٍّ أو تحضيض أو دعاء [71]. و(الواو) إذا كانت جوابًا بمعنى الجمع [72].

([67]) شرح المقدمة المحسبة 1/ 226.

([68]) في الأصل (إنْ).

([69]) مثّل النحاة لهذا الموضع بقوله تعالى: ((**والذي أطمعُ أن يغفر لي خطيئتي**)) الشعراء 82، وبقوله: ((**قالَ إنّي ليحزنني أن تذهبوا به**)) يوسف 13.

([70]) يشترط النحاة في (أنْ) الناصبة ألّا يسبقها علم ولا ظن، والمراد بالعلم هنا: كل ما دل على اليقين، وبالظنّ هنا: كل ما دلّ على الرجحان، فإن سبقت بعلم نحو قوله تعالى: ((**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى**)) المزمل 20، تعين أن تكون مخففة من الثقيلة غير عاملة. وأما إذا سبقت بظنّ أو ما يدل على الظنّ، فوجهان: يجوز النصب، ويجوز الرفع. ينظر: فتح ربّ البرية، ص 263.

([71]) يمثل النحاة لهذه المواضع بـ: هل زُرتني فَأُكْرِمَكَ، وزُرْنِي فَأُكْرِمَكَ، ولَا تعْصِ اللهَ فيعَذِّبَكَ، وابْنِ بيتَكَ فَأَزُورَكَ، وأَلَا تنْزِلْ فتَسْتَرِيحَ، ولْيتَكَ عِنْدنَا فنُحَدِّثَكَ، ومَا زُرْتَني فَأُكْرِمَكَ.

([72]) شرح المقدمة المحسبة 1/ 226.

و(أوْ) إذا كانت بمعنى (إلى أن) أو بمعنى (كي). و(اللام) في الموجب وغيره نحو: (ليفعل)، وزاد غيره (لام الجحود) و(كَيْلا)[73].

قال رحمه الله تعالى: ومنها ثمانية عشر حرفًا تجرّ الاسم لفظًا أو تقديرًا[74]، وتُوصل إليه معنى الفعل وهي: مِنْ، وإلى، وفي، واللام في أحد أقسامها، والباء، ورُبّ وواواها وفاؤها عند بعضهم [75]، وعَنْ، وعلى في أحد أقسامها، وكاف التشبيه، ومنذُ [7/ب]، ومُذْ بمعنى الزمان الخاص، وحتى بمعنى إلى، وواو القسم وتاؤه [76] وباؤه، وحاشا في الاستثناء، وخَلا وعَدا في أحد الوجهين [77].

ومنها خمسة أحرف تجزم الفعل المستقبل؛ وهي: لمْ، ولمّا، ولام الأمر، و(لا) في النهي، و(إنْ) في المجازاة مع ما حُمل عليها من الأسماء والظروف، والذي حُمل عليها من الأسماء هو: مَنْ، وما، وأيّ، ومهما. ومن الظروف: أينَ، وأنَّى، ومتى، وأيَّانَ، كلّها أسماء، وحيثُما، وكيفَما، وإذما في أحد القولين [78]، وإذاما، وإذا في الشعر عند الكوفيين [79]. كلُّ هذه تجزم فعلين مستقبلين. والاستفهام، والأمر، والنهي، والعرض،

([73]) ينظر: اللمع في العربية ص 131، والمعلم في النحو ص 93.

([74]) هناك خلاف في عددها بين النحاة، فابن مالك في ألفيته أوصلها إلى عشرين حرفا، ويبدو أن اليافعي هنا تابعه في ذلك مخالفًا ابن بابشاذ. تنظر: ألفية ابن مالك، ص 115.

([75]) من شواهد النحاة على هذه الفاء قول امرئ القيس:

فمثلكِ حبلى قدْ طرقتُ ومرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ محولِ

تنظر: الأزهية في علم الحروف للهروي، ص 243 – 244.

([76]) (وتاؤه) ساقطة من المتن، وأثبتها الناسخ في الحاشية.

([77]) شرح المقدمة المحسبة 1/ 235.

([78]) السابق 1/ 242 – 243.

([79]) ال بالجزم بـ (إذا) في الشعر معظم النحويين لا الكوفيين فقط. جاء في حاشية الصبان: "وشاع في الشعر الجزم بـ(إذا) حملًا على (متى)، فمن ذلك إنشاد سيبويه:

تَرفَّعَ لي خِندَفٌ واللهُ يرفعُ لي ناريًا إذا خَمدت نيرانُهم تَقِدِ".

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

والتمني، والتحضيض، والدعاء، تجزم فعلًا واحدًا إذا لم يكن معه فاء [80]، فإنْ كانت معه الفاء كان منصوبًا مع هذه المعاني السبعة، ومرفوعًا مع الشرط.

ومنها سبعةٌ [8/أ] للنداء[81]، وهي: يا، وأَيَا، وهَيَا، وأيْ، وآ، والهمزة، ووا. يُنصب المنادى إذا كان مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، أو مطولًا [82]، أو نكرة غير مقصودة مثل: (يا عبدَ اللهِ)، و(يا طالعًا جبلًا)، و(يا رفيقًا بالعباد)، و(يا رجلًا)، إذا لم يُرِد رجلًا بعينه. ومنها حرفٌ ينصب الخبر في النفي عند أهل الحجاز ما دام الخبر متأخرًا بعد الاسم، ولم يتقدّم هو ولا معموله، ولم تدخل (إلّا) ولا (إنْ) في الخبر، وهو (ما) الحجازية مثل: (ما زيدٌ قائمًا)، و﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [83]، ويُرفع في لغة بني تميم على كل حال [84]. ومنها حرفُ ينصب النكرة إذا كان النفي عامًّا ولم يقع فصل وهو

حاشية الصبان 4/ 20.

(80) شرح المقدمة المحسبة 1/ 243.

(81) ما ذكره ابن بابشاذ في هذا الموضع نصّه: "وأمّا الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى فهي تسعة: سبعة للنداء وهي: يا، وأيا، وهيا، وأي، وآ،والهمزة، ووا. فهذه إذا ولها المفرد المعرفة أو المقصود كان مضمومًا مثل: يا زيدُ، ويا رجلُ، إذا أقبلتَ عليه، وإذا ولها المضاف أو الاسم الطويل أو النكرة التي ليست مقصودة كان منصوبًا مثل: يا عبدَ اللهِ، ويا طالعًا جبلًا، ويا رفيقًا بالعباد، ويا رجلًا، ويا غلامًا، إذا لم تعيّن شخصًا بعينه. وإنّما جعلنا هذه الحروف خارجة عمّا تقدم لهذا الاختلاف الواقع بعدها، ولأنّ حرف النداء فيها ناب مناب الفعل". شرح المقدمة المحسبة 1/ 274.

(82) الاسم الطويل هو الشبيه بالمضاف، ويسمى أيضًا: مطولًا وممطولًا أي ممدودًا. ينظر: شرح ابن عقيل 1/ 396.

(83) سورة يوسف، 31.

(84) ينظر: المقتضب 4/ 188، اللمع في العربية ص 39.

(لا) مثل: (لا إلهَ إلا اللهُ)، فإنْ تقدم الخبر أو وقع فصلٌ بطل مثل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[85]، ونحوه.

وأما الأسماء [8/ب] العاملة فثلاثةُ أنواع: نوعٌ منها مشتق من فعل فيعمل بحسب الاشتقاق، وجملة الأسماء المشتقة العاملة خمسة: أسماء الفاعلين مثل: الخارج والمستخرِج، والصّفات المشبّهات بها مثل: حسَن وشديد، والمصادر المقدرة بـ(أنْ) والفعل مثل: الإخراج والاستخراج، وأسماء الأفعال مثل: نزالِ وتراكِ [86]. مثال إعمال أسماء الفاعلين: (زيدٌ مخرِجٌ عمرًا ومخرجٌ عمرٌو) [87]، وإذا أُريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال نُوّنَ ونُصبَ مفعوله، وإذا أُريد به المضي أضيف إلى مفعوله. ومثال إعمال أسماء المفعولين: (زيدٌ مُخرَجٌ أبوه). ومثال إعمال الصفات المشبهات: (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه، وحسنِ وجهٍ، [9/أ] وحسنٍ وجهًا). ومثال إعمال المصادر: (يعجبني عِلْمُ زيدٍ خَبَرَك)، و(العلمُ زيدٌ خَبَرَك)، و(وعلمٌ زيدٌ خبرَك)[88]. ومثال إعمال أسماء الأفعال: (نَزالِ زيدًا أو تَراكِ عمرًا).

ومنها نوعٌ ثانٍ يعملُ بمعنى الفعل وليس بمشتق، وإنّما هو واقع موقع المشتق، وذلك كلُّ ظرفٍ وقع صفةً، أو صلةً، أو حالًا، أو خبرًا، فإنّه يعمل في الأحوال النصب مثل قولك: (زيدٌ عندَكَ ضاحكًا)، فـ(عندَكَ) واقع موقع (مستقرٌ أو ثابتٌ أو موجودٌ). و[كذلك] [89] أسماء الإشارة تعمل في الأحوال النصب كقولك: (هذا زيدٌ

([85]) سورة الصافات، 47.

(86) ذكر المؤلف أنّ جملة الأسماء المشتقة العاملة خمسة، وسرد منها في هذا الموضع أربعة فقط، بيد أنّه مثّل للخامس (اسم المفعول).

([87]) هكذا وردت في الأصل مضبوطة بالشكل.

([88]) أي: (يعجبني العلمُ زيدٌ خَبَرَك)، و(يعجبني علمٌ زيدٌ خبرَك). ينظر: شرح المقدمة المحسبة 2/ 394.

([89]) في الأصل (لذلك).

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

واقفًا)، فـ(هذا) واقعٌ موقع (أشيرُ أو أشار أو أُنبّهُ أو نبَّهَ). وهذان الضربان لا يتقدم معمولهما عليهما إلا أن يكون المعمولُ ظرفًا.

ومنها نوعٌ ثالثٌ يعمل عمل الحروف وهي الأسماء المضافة إضافة [9/ب] ملك أو استحقاق، أو إضافة جنس، فضربٌ يجرّ بمعنى اللام مثل: (غلامُ زيدٍ)، وضربٌ يجرّ بمعنى (مِنْ) مثل: (ثوبُ خزٍّ) [90]. فهذه جملة العوامل.

قال رحمه الله تعالى: وجملة المرفوعات سبعة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، واسم ما لم يسمَّ فاعله، واسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، والفعلُ المضارع إذا لم يدخل عليه ناصب أو جازم [91]. وجملة المنصوبات أحد عشر: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والاستثناء، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والفعل المضارع إذا كان معه ناصب [92]. وجملة المجرورات ستة مجرورات: ملك وملابسة، ومجرورات نوع وجنس، ومجرورات لفظ وتخفيف، ومجرورات تشبيه، ومجرورات وصف وحذف، ومجرورات تعدية [93] [10/أ]. وجملة المجزومات ثلاثة: مجزوماتُ نهيٍ أو أمرٍ باللام، ومجزوماتُ نفيٍ، ومجزوماتُ شرطٍ أو مقدرٍ بالشرط [94].

---

(90) يتحدث النحاة عن أربعة معانٍ للإضافة ذكر منها المؤلف نوعان (الملك والاستحقاق، وبيان الجنس)، ومنها الظرفية بمعنى (في)، والتشبيه بمعنى الكاف. وهي مبسوطة في المظان النحوية.

(91) شرح المقدمة المحسبة 2/ 288.

(92) في الأصل (ناصبًا).

(93) شرح المقدمة المحسبة 2/ 330.

(94) السابق 2/ 341.

تم ذلك، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

*****

قال مؤلِّفها العبد الفقير إلى الله تعالى، عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي، عفا الله عنه: وهذه علامات الإعراب جمتُعها لبعض الأصحاب من عدة كتب مشهورة غير المقدمة المذكورة.

للرفع أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، والنون. فالضمة علامة الرفع في أربعة مواضع: في الاسم المفرد، والجمع المكسّر، والجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الصحيح، نحو: (زيدٌ، ورجالٌ، ومسلماتٌ، ويضربُ). والواوُ علامةُ الرفع في أربعة [10/ب] مواضع أيضًا: في الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم، مكبَّرة [95]، وهي: (أخوه، وأبوه، وحَموها، وفُوه، وهنوه، وذو مال). وفي الجمع المذكر السالم نحو قولك: (الزيدون)، وفي (أولي)، وفي (عشرين) وأخواتها. والألفُ علامةُ الرفع في ثلاثة مواضع: في تثنية الأسماء، و(كِلا) مضافًا إلى مضمر، و(اثنين) [96]. والنونُ علامة الرفع في الخمسة الأمثلة من الفعل [97] وهي: (تفعلانِ، ويفعلانِ، وتفعلونَ، ويفعلونَ، وتفعلينَ).

([95]) من النحاة مَن يضيف إلى هذه الشروط شرط (أنْ تكون مفردة)، ذلك أنّها إذا ثُنّيت أُعربت إعراب المثنى، وإذا جُمعت أُعربت بالحركات الظاهرة. يُنظر: شرح ابن عقيل 1/ 53.

([96]) ثمة خلاف بين النحاة في: هل الألف والياء علامتا الرفع والنصب والجرّ في المثنى وما أُلحق به؟ أم أنّهما نابتا عن الحركات؟ والخلاف مبسوط في المصادر النحوية.

([97]) ورد هذا المصطلح (الخمسة الأمثلة من الفعل) بنصّه عند ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي 1/ 100.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

وللنصب خمسُ علامات: الفتحة، والألف، والياء، والكسرة، وحذف النون. فالفتحة علامة النصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع الصحيح [98]، نحو: (رأيتُ زيدًا، وزيودًا، ولن تضربَ). والألفُ علامةُ النصب في موضع واحد: في الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء [11/أ] المتكلم، مكبَّرة، نحو: (رأيتُ أباكَ). والياءُ علامةُ النصب في ستة مواضع: في الجمع المذكر السالم، وفي تثنية الأسماء، وفي (اثنين)، وفي (كِلا) مضافًا إلى مضمر، وفي (أولي)، وفي (عشرين) وأخواتها، نحو: (رأيتُ الزيدينَ والزيدينِ، واثنينِ، وكليهما، وأولي الألباب، وعشرين رجلًا). والكسرةُ علامةُ النصب في موضع واحد: في جمع المؤنث السالم نحو: (رأيتُ المسلماتِ). وحذفُ النونِ علامةُ النصب في الخمسة الأمثلة من الفعل نحو: (لنْ تفعلا، ولنْ يفعلا، ولنْ تفعلوا، ولنْ يفعلوا، ولن تفعلي).

وللجر ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة. فالكسرة علامة الجرّ في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، والجمع المكسَّر المنصرف مذكرًا كان أو مؤنثًا، والجمع المؤنث السالم نحو: (مررتُ [11/ب] بزيدٍ، وزيودٍ، وجفانٍ، ومسلماتٍ). والياء علامة الجرّ في سبعة مواضع: في الستة الأسماء المذكورة، وفي تثنية الأسماء، وفي الجمع المذكّر السالم، وفي (اثنين)، وفي (كِلا) مضافًا إلى مضمر، وفي (أولي)، وفي (عشرين) وأخواتها، نحو: (مررتُ بأخيك، وبالزيدينِ، وبالزيدينَ، وباثنينِ، وبكليهما، وبأولي الألبابِ، وبعشرين رجلًا). والفتحةُ علامةُ الجرّ في موضعين: في الاسم المفرد

---

[98] هكذا وردت، والراجح أنّه يقصد (الصحيح الآخر).

الذي لا ينصرف، وفي الجمع المكسَّر الذي لا ينصرف مذكرًا كان أو مؤنثًا نحو: (مررتُ بإبراهيمَ، ومساكنَ وزيانبَ).

وللجزم علامتان: السكونُ والحذف؛ فالسكون علامة الجزم في موضع واحد: في الفعل المضارع الصحيح الآخر نحو: (لمْ يضربْ). والحذفُ علامةُ الجزم في موضعين: في الفعل المعتلّ الآخر، وفي الخمسة [12/أ] الأمثلة من الفعل، يُحذف من الأول حرف العلة، ومن الثاني النون إذا دخل عليهما جازم نحو: (لمْ يغزُ، ولمْ يخشَ، ولمْ يرمِ)، و(لمْ تفعلا، ولمْ يفعلا، ولمْ تفعلوا، ولمْ يفعلوا، ولمْ تفعلي).

فجميع علامات الإعراب أربع عشرة علامة: أربع للرفع، وخمس للنصب، وثلاث للجرّ، واثنان للجزم. وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء: ثلاث حركات وهي: الضمة والفتحة والكسرة، وأربعة أحرف وهي: الواو والألف والياء والنون. وحذف، وسكون. لا يُعرب شيء من الكلام إلا بأحد هذه الأشياء. وهذه التسعة ترجع إلى أربعة أشياء: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم. فاثنان مختصان، واثنان مشترَكان، فالمشترَكان الرفعُ والنصبُ، أعني يشترك فيهما الاسم والفعل. والمختصان: الجرّ والجزم [12/ب]، فالجرُّ يختصّ بالاسم، والجزمُ يختص بالفعل[99].

وإنما رجعت علامات الإعراب الأربع عشرة المذكورة إلى التسعة المذكورة؛ لأنّ خمسة أشياء منها مذكورة: ثلاثة أحرف وحركتان، فالأحرف: الألف والياء والنون، والحركتان: الفتحة والكسرة. والألف علامة الرفع وعلامة النصب كما قدمنا، والياء علامة النصب وعلامة الجرّ، وقد تقدم بيان ذلك. والنون حذفها علامة النصب

([99]) ال ابن مالك: **والاسمُ قد خُصّصَ بالجرِّ كما خُصّص الفعلُ بأن ينجزِما**
ينظر: الفية ابن مالك، ص 73.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

وعلامة الجزم، وقد بيّناه. والفتحة علامة النّصب وعلامة الجرّ، وقد مضى ذلك. والكسرةُ علامة الجرّ وعلامة النصب، وقد ذكرناه.

تم الجزء السادس بحمد الله وعونه. علّقه لنفسه ولمن شاء الله تعالى من بعده، بحلب

ضبطه الفقير إلى عفو الله، الراجي رحمة الله، عبد الرحمن بن محمد اليافعي [13/أ]

المجلة المغاربية للمخطوطات

5. قائمة المراجع:

- **الأزهية في علم الحروف**، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط (3)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1993م.
- **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**، عباس محمود العقاد، ط (6)، دار المعارف، القاهرة، 1988م.
- **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006م.
- **الإقناع لما حوى تحت القناع**، ناصر بن أبي المكارم المطرزي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، وسلامة عبد الله السويدي، ط (1)، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، قطر، 1999م.
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، جمال الدين محمد بن عبد الله (ابن مالك الأندلسي)، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.
- **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، أبو البقاء العكبري، بتصحيح وعناية الناشر، ط (1)، دار الفكر، بيروت، 1986م.
- **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (1)، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، كمال الدين الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط (1)، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.

- **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط (1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط (1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- **تهذيب الجمل**، أبو الفرج عبيد الله بن محمد المراغي، تحقيق: نواف أحمد حكمي وعامر فائل بلحاف، ط (1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2022م.
- **توجيه اللمع**، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط (2)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ٢٠٠٧ م.
- **الجمل في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: على توفيق الحمد، ط (1)، مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بإربد، 1984م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014م.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، ط (1)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2008م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1993م.

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، 1986م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980م.
- **شرح التسهيل**، جمال الدين محمد بن عبد الله (ابن مالك الأندلسي)، تحقيق: عبد الرحمن السيد وبدوي المختون، ط (1)، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990م.
- **شرح المقدمة المحسِبة**، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط (1)، المطبعة العصرية، الكويت، 1977م.
- **شرح جمل الزجاجي**، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ابن عصفور)، قدمه ووضع هوامشه: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، 1992م.
- **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي، تحقيق: فؤاد سيّد، ط (2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
- **العوامل**، محمد بن بير علي البركوي، ضمن كتاب (متون في اللغة العربية)، دار ابن حزم، بيروت، 2005م.
- **العوامل المائة النحوية** لعبد القاهر الجرجاني بشرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، ط (2)، دار المعارف، مصر، د.ت.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

- **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي**، خليل أحمد عمايرة، جامعة اليرموك، الأردن، 1985م.
- **فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجرومية** (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، مؤلف الشرح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، ط (1)، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، 2010م.
- **فقه اللغة في الكتب العربية**، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1972م.
- **الكافية في علم النحو**، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري (ابن الحاجب)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط (1)، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.
- **لمع الأدلة**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، كمال الدين الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، 1957م.
- **اللمع في العربية**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.
- **المتون والحواشي والشروح والتقريرات في التأليف النحوي**، عبد الله بن عويقل السلميّ، مجلة الأحمدية، العدد (4)، جمادى الأولى، 1420 هـ.
- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط (1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

- **المصباح في علم النحو**، ناصر بن أبي المكارم المطرزي، تحقيق: ياسين محمود الخطيب، دار النفائس، بيروت، 1997م.
- **المعلم في النحو**، أبو الكرم المبارك بن فاخر البغدادي الشهير بابن الدباس، تحقيق: عامر فائل محمد بلحاف، ط (1)، دار ملامح للنشر والتوزيع، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1991م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، ط (1)، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1964م.
- **موسوعة فقه القلوب**، محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، بيت الأفكار الدولية، د.ط.ت.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، كمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط (3)، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م.